مدير بلديات بابل لـ (المدى):
تخصيصات قليلة والتجاوزات كثيرة ويد البلدية وحدها لا تصفق

مكتب المدى / بابل
اقبال محمد عباس

مديرية البلديات من الدوائر ذات الوظائف الخدمية المرتبطة بحياة الناس اليومية وهي منفذ مهم للحصول على ايرادات مالية عالية للدولة مثلما هي مثار تساؤلات واشكالات عديدة اثارها المواطنون حول عمل مديرية البلديات في المحافظات ، ولذا التقت (المدى) رئيس المهندسين حميد عجرش محسن مدير بلديات محافظة بابل وطرحت عليه عددا من الاسئلة وكان اولها حول ما الذي اتخذته البلديات لمنع التجاوزات والبناء العشوائي فقال :-

كافحت مديرية البلديات طوال السنتين الماضيتين من اجل وقف هذا الوباء ولكن بلا جدوى ، بسبب غياب سلطة القانون للفترة الماضية ولان لجان ازالة التجاوزات المشكلة بقرار ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ وهي برئاسة مسؤولي الوحدات الادارية وعضوية مديرية البلدية وممثل المالية والتسجيل العقاري مازالت لا تمارس دورها في ازالة التجاوزات علما ان البلديات لجأت في الفترة الماضية الى اقامة دعاوى قضائية على المتجاوزين ولم تفلح في ذلك بسبب بطء اجراءات المحاكم وتعقد اجراءاتها .

واكد ان وقف وازالة التجاوزات يتطلبان جهدا مخلصا من الدوائر، الرسمية والمنظمات والاحزاب ورجال الدين لان التجاوز ظاهرة غير شرعية وغير حضارية ويتوجب محاربتها ومعاقبة ممارسيها داعياً المواطنين للتعاون مع البلدية في تطبيق القانون وعدم التجاوز على اراضي الدولة .

التأخر في تسديد الديون

وعن كيفية استحصال ديون البلديات المتراكمة قال رئيس المهندسين حميد عجرش :

ان ديون البلدية هي مبالغ واجبة السداد ولا يجوز التساهل او التهاون مطلقا بشأنها وهذه الديون لا تشمل الإيجارات المترتبة فقط بل تشمل كذلك الرسوم المفروضة قانونا .. ان تأخير تسديدها في وقتها من قبل المواطن سيرتب عليها فوائد قانونية هي (سبعون بالمئة) سنويا وعدم التسديد سيضع المدين تحت طائلة القانون ، اذ سيتم حجز امواله المنقولة وغير المنقولة حسب قانون تحصيل الديون الحكومية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ ، حيث تم تخويل مدير بلديات المحافظة صلاحية الحجز ونحن جادون بهذه الإجراءات .

وقال السيد مدير بلديات المحافظة ان من الاسباب التي ادت الى رفع ايجارات املاك البلدية في المحافظة العمل بقانون بيع وايجار اموال الدولة المرقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ وبالتالي فان التأجير يتم على وفق مبدأ المزايدة العلنية ، بعد ان يتم تقدير الايجار من قبل لجنة متخصصة حددها القانون . وعلى الرغم من ان معلوماتنا تشير الى ان ايجارات املاك البلدية اقل بكثير من مثيلاتها الخاصة ، فان المواطن مخير بالدخول بالمزايدة وان الكثير من الاملاك يتم الاعلان عنها اكثر من مرة ولم يحصل على تأجيرها راغب .

ضعف مسؤولية المواطن

اهم المعوقات واشار السيد مدير البلديات الى عدد من المعوقات المواجهة للعمل واهمها ؛ عدم تعاون المواطن مع البلدية في الحفاظ على نظافة المدن وتسديد الديون والرسوم المستحقة بذمته قانونا ، و قلة التخصيصات المالية المرصودة لاعمال التنظيف والمشاريع ، خاصة التبليط ، وقلة آليات البلديات . وعدم تعاون الدوائر الرسمية في رفع تجاوزاتها ووقف اعمال الحفر في الشوارع من دون اعادة التبليط وعدم تعاون الدوائر الرسمية في رفع تجاوزاتها وايقاف عمليات الحفر في الشوارع وكثرة التدخلات في عمل البلديات .

معامل الإسفلت لا تغطي الحاجة

وقال مدير البلديات عن الطاقة الإنتاجية لمعامل الإسفلت :

توجد في المحافظة ثلاثة معامل للإسفلت . اثنان منها في الحلة والثالث في قضاء الهاشمية وتبلغ مجموع الطاقة الانتاجية لها ٢٠٠ طن / وهي صالحة حاليا الا ان كفاءتها الانتاجية قليلة جدا ولا تلبي الحاجة الفعلية وقد تم تشغيلها واستغلالها في العام الماضي بتنفيذ معظم مشاريع الخطة ويجري حاليا تشغيلها من اجل تنفيذ اعمال صيانة الشوارع في مدينة الحلة وبقية مدن المحافظة وكذلك مشاريع الخطة لهذا العام عند حصول الموافقات .

قلة التخصيصات المالية

وكشف عن ان التخصيصات المالية التي ترد مركزيا قليلة جدا مشيراً إلى أن مبلغ تبليط واكساء الشوارع المرصود في العام الماضي لعموم المحافظة هو ١٣٩٦ مليون دينار مقابل ١٦٣٠ مليون دينار ، وهو مبلغ يكفي لتبليط ٨كم واكساء ٦كم ، وهي قليلة جدا ولا تمثل إلا الحد الأدنى من احتياج مدن المحافظة وكنا ومازلنا نطالب بزيادة هذه التخصيصات إلى الحد الذي يمكننا من إنجاز تبليط كل الشوارع ضمن خطة عشرية وبعكس ذلك فان مدننا ستبقى متخلفة كثيرا في هذا المجال .

يد البلدية في الهواء!

واختتم مدير بلديات محافظة بابل كلامه بالدعوة الى مساندة مديريته بالقول: ما زالت البلدية مستمرة بحملاتها الاعلامية على وفق المتيسر ولم تسنح امامنا فرصة الا وطلبنا من المواطن التعاون مع المؤسسة البلدية ، وعدم مخالفة القوانين او التجاوز على أراضي الدولة والحفاظ على نظافة المدينة سواء باللوحات الاعلانية ام (بالبوسترات) ام اعلانات الصحف والندوات الا اننا نلاحظ ان البلدية وحدها تكافح في هذا المجال وكان تطور ونظافة المدن لا يعني إلا البلدية إذ لا يوجد أي دور ملحوظ لأية جهة أخرى وهذا مما يؤسف له كثيرا.

الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك تسعى لتسجيلها في وزارة التعليم العالي العراقية

كوبنهاغن / خاص بالمدى

حقق مشروع الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك تقدما ملحوظا على أرض الواقع . فيما أعتبره آلاف الاكاديميين والمثقفين العراقيين والعرب مشروعا مهما في دائرة المشاريع التعليمية العالية في المهجر . وثمن الكثير من الكتاب والمثقفين في مقالات منشورة هذا المشروع الذي سيسد فراغا تعليميا في البلدان التي تعيش فيها جاليات عراقية وعربية تحتاج الى جامعة كفء وبمواصفات عربية تخدم رغبات الكثير من العرب في مواصلة تعليمهم العالي . وقد سعت الجامعة نحو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية طالبة الدعم وتسجيلها ضمن الجامعات العراقية والعربية المعترف بها . وقد جاءنا من الأستاذ الدكتور وليد الحيالي رئيس مجلس الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك البيان الآتي وهو موجه لجميع الذين آزروا ويؤازرون هذا المشروع الرائد في المهجر :

ها قد انجزنا بفضل الله وبفضل مؤازرتكم ودعمكم الكريم لنا جميع التزاماتنا التي أبديناها قبل اشهر من حيث مقر للجامعة وتوفير الكتب واعداد الخطط الدراسية وموقع الكتروني متطور يحتوي على غرف محاضرات وتخزين المحاضرات يبدأ بعد أيام ... ومجلة محكمة ، ومؤتمر علمي... وجميع ماتقدم بجهود فردية وبتمويل فردي وبتعاون رائع من نخبة طيبة من الاكاديميين الوطنيين العازمين على السير الى أمام مع اول تجربة عراقية في مجال التعليم العالي تنشأ بالمهجر. ساعين الى توفير الدعم المعنوي والأكاديمي من الدولة العراقية ومن الدولة المضيفة ...أن تجربتنا تظل ناقصة من دون استمرار دعمكم ومؤازرتكم لنا بمواصلة الضغط الاعلامي على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق لتسجيل جامعتنا بصفتها جامعة عراقية خارج التراب الوطني من اجل التمهيد الى الاعتراف بشهادات التخرج . إذ ان تسجيل الجامعة سوف يفتح امامنا الابواب نحو علاقات أكاديمية واسعة. علماً ان التسجيل من قبل الطلبة سيكون جيدا وسيزداد بشكل متسارع على وفق توقعاتنا عند البدء بفتح باب القبول . لذلك اهيب بجميع الأخوة الزملاء الكتابة وبشكل متواصل لاجل تحقيق مطلب تسجيل الجامعة . إذ أن في ذلك تعزيزا قويا لنجاح هذه التجربة . اننا نعتقد ان الدولةالعراقية ملزمة أنطلاقا من واجبها الوطني ومسؤوليتها في تحقيق الأهداف التعليمية بتسجيل هذه الجامعة وهو التزام قانوني وادبي في ذات الوقت . لذلك نتطلع الى جهد أعلامي والى أتصالات بمختلف المستويات منكم تدعو الى تسجيل الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق كونها جامعة تضم المئات من الطلبة العراقيين والالاف منهم ومن العرب في المستقبل . ومثل هذا التسجيل يعد خطوة أساسية نحو الاعتراف بالشهادة. وهذا مانسعى لتحقيقه على مختلف المستويات . شكرا لكم ولدعمكم ومؤازرتكم الكريمة لنا .

ويصف د. اسعد الامارة . استاذ جامعي وباحث سيكولوجي . الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك بانها اول موطئ قدم علمي في بلاد الغرب واستنكر ما يقوم به بعضهم من التشكيك بهذا المشروع العلمي الكبير، مشيداً بقدرات ملاكها العلمي الرصين. وانها تعد اول صرح علمي عربي يؤسس في الخارج خدمة لحركة التطور العلمي على مختلف المستويات.

بالتنسيق مع القوات البولندية
تنفيذ مشاريع متنوعة وخدمية في الديوانية ضمن خطة عام ٢٠٠٥

الديوانية / محمد الفرطوسي

أوضح السيد جعفر موسى الموسوي رئيس لجنة الاعمار في المجلس البلدي في الديوانية ان آلية عمل اللجنة تتضمن تقديم المشاريع الخدمية إلى مجلس اعمار المحافظة الذي بدوره يقوم باحالة المناقصات والاشراف عليها. وأضاف ان خطة عام ٢٠٠٥ تشمل مد شبكات مجاري في منطقة صوب الشامية مقابل الأسواق المركزية ومنطقة الجمهوري الشرقي وتأهيل مجاري المطاعم في شارع السوق وفك الاختناقات في شبكة مياه الأمطار في منطقة حي الجزائر واكمال الجزء المتبقي في حي الامام الصادق واكمال شبكة مجاري الحي الصناعي وصيانة وتصليح مولدات بقدرة ١٣٣ . KVللمحطة القريبة من مدرسة الجماهير وتصليح مولد محطة آل حمد بقدرة ١٣٣.KV أيضاً وصيانة مضخات مياه الأمطار العمودية وتصليح مولدة المحطة الرئيسة بقدرة ٣٥٠. KVأما مشاريع المجاري المدعومة من قبل القوات البولندية التي تمت المباشرة فيها فهي تتضمن تنفيذ مجاري الجزء المتبقي من دور حي ضباط الصف ومد شبكة مجاري في حي الجزائر لفك الاختناقات وتصليح المنهولات بعدد ١٠٠ منهول في احياء الجزائر والعروبة وصوب الشامية. اما ما يخص منحة مجلس الاعمار الاعلى فهناك مناقصة من قبل مجلس اعمار المحافظة من اجل انشاء محطة للصرف الصحي العام لعدم استيعاب المحطة السابقة لكمية المياه الثقيلة في المحافظة. أما مشاريع الماء لخطة ٢٠٠٥ مديرية ماء الديوانية فتشمل مد شبكة مياه في مناطق دور ضباط صف وانشاء قسم سيطرة ثالث وتأهيل وصيانة مشاريع محطة ضخ ماء الديوانية. كما قامت القوات البولندية بنصب مشروع ماء في قرى آل حمد والعفالجة وخيري مع مد انبوب ناقل بطول ٦ كم لخدمة منطقتي الوحدة والجمهوري واجزاء من الحي العسكري. اما خطة البلدية بالنسبة لمجلس الاعمار الاعلى فهي تأهيل الشارع الرئيس من (كراج) الملاحة إلى كراج النسيج وتشمل الاعمال اعادة تبليط مع رفع الجزرة الوسطية والارصفة الجانبية وإعادة صبها بمادة الحجر المقرنص الذي يستخدم اول مرة في الارصفة لما له من مواصفات عالية مع نصب ٤ محطات لانتظار المواطنين وقلع الجزرة الوسطية لشارع سوق التحدي لتوسيعه وفك الاختناق المروري ويتم تنفيذ الممر الثاني من شارع حي الصدر في تقاطع الحماية إلى تقاطع الشارع المؤدي إلى قضاء عفك بطول ٤,٥ كم والتبليط مع الارصفة في حي التأميم الثانية مع الشارع المقابل للعمارات السكنية وتأهيل شارع الحماية حتى المشروع الأروائي وفرش الحصى الخابط في حي النهضة الثالثة وتم التنسيق مع احدى المنظمات بشأن اعمال التنظيف لـ ١٧ حياً سكنياً في المدينة وبمشاركة ٦٣ عامل نظافة و٦ مراقبين مشرف لكل حي على ان يكون الاشراف من قبل (كوادر) المنظمة بتوفير جميع المستلزمات من معدات وآليات لمدة شهر واحد وتشغيل ١٢٠٠ عامل كما ان هناك تنسيقاً مع القوات البولندية للقيام بتنظيف الاحياء المتبقية التي لم تدخل ضمن خطة المنظمة..

اقالة ثلاثة مديرين من مناصبهم في المثنى
ايجارات محال سوق الانتفاضة تقيل مدير بلدية السماوة

المثنى / عدنان سمير دهيرب

كان للدعوات التي اطلقها بعض من المواطنين خلال الندوات التي تعقد بين الحين والآخر في مدينة السماوة لتغيير المسؤولين عن الدوائر والمؤسسات صدى لدى اعضاء مجلس محافظة المثنى.

فقد قام المجلس باعفاء (مديري الرياضة والشباب والماء وبلدية السماوة من مناصبهم). وكل واحد من هؤلاء كان سبب اعفائه يختلف او يقترب من الآخر او نتيجة شكوى وانعكاس لصدى الشارع بضرورة التغيير دون الوقوف احياناً على الاسباب الموجبة على للإقالة.

لاشك في ان التغيير مطلوب غير انه في احايين اخرى لا يلتقي مع الاهداف والاسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ذلك بل يأتي من اجل تحقيق غاية نابعة من اسباب ذاتية تتعلق بالمواطن وربما دعائية للمنتخب، وعدم القدرة على الاقناع ما يؤدي إلى الارباك في العمل. اضافة إلى تداخل الصلاحيات المنوطة بمجلس المحافظة.

فقد اشار كتاب موجه إلى مجالس المحافظات من السيدة نسرين مصطفى برواري وزيرة البلديات والاشغال العامة بتاريخ ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٥ إلى كثرة طلبات المحافظات. باعفاء مدراء بلديات مراكز المحافظات او مديري الدوائر الاخرى التابعة لهذه الوزارة في المحافظة. وحيث ان مديرة مثل هذه الدوائر الخدمية هم من المهنيين ومن ذوي الخبرة في مجال عملهم فان تغييرهم المستمر يربك عمل دوائرهم ويعرقل تنفيذ مشاريعها وفق الخطط المعدة لها وعليه نرى ضرورة اتباع الطرق القانونية في تقويمهم في حالة وجود تقصير او مخالفة وفق احكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ وقبل اعفائهم من مناصبهم وعلى ان يتم الاعفاء بالتنسيق مع دوائرهم المركزية.

كما نود ان نعرض بان الفقرتين ٢، ٣ من القسم ٤ من امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٤ يخص رؤساء الوحدات الادارية وليس مديري الدوائر الخدمية حيث تم اطلاق تسمية رئيس البلدية على رئيس الوحدة الادارية.

فيما اكد الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته السماوة ولقاء اعضاء مجلس محافظة المثنى ان يكون التحري متأنياً ودقيقاً دون ان نغطس في القضايا الشخصية بل بالمعالجة الشفافة التي تستهدف الفساد في التعيينات والاموال والسلوكيات التي تضر بالمصلحة الوطنية وان يكون التحري والتدقيق حلقة اولى للجهات القانونية حيث ان الفساد المالي يشكل نزفاً للدولة.

وكان مجلس المحافظة تناول وخلال جلستين وتشكيل لجنة لمتابعة مشكلة ايجار سوق الانتفاضة وتمخضت الجلستان عن اقالة مدير بلدية السماوة حيث جاء في اسباب الاقالة في كتاب مجلس المحافظة التي حصلت (المدى) على نسخة منه اعفاء المهندس عماد محمد علي من منصبه مديراً لبلدية السماوة وذلك لإخفائه معلومات عن اعضاء لجنتي النزاهة والتفتيش والقانونية ولثبوت عدم كفاءته الاولية بحيث انه لا يعلم ما يدور في الاقسام الادارية التابعة له.

ولمعرفة الحقيقة والمداخلات التي حصلت اوضح المهندس عماد محمد علي مدير البلدية قائلاً: لم أخف المعلومات وقد طلبتها من مسؤول قسم الواردات وتسهيل مهمة اللجنة. غير انه لم يعرضها خلال دقائق كما طلبتها عضوة المجلس السيدة وفاء عبد الحسين ولم يمنح فرصة للبحث عن الاضابير.

والسبب الآخر ان مسؤول القسم الذي قبله والذي كان قد نظم الاضابير المتعلقة بسوق الانتفاضة احيل إلى التقاعد.

وقد طلبت التحفظ لحين تدقيق الموضوع. وقد جرى التدقيق والتفتيش يوم ١٨ / ٥ وارسلت المعلومات يوم ٢٣ / ٥ إلى مدير الادارة ناصر الشيباني فيما كان اجتماع المجلس يوم ٢٤ / ٥ ولم تعرض الاولويات في الاجتماع.

واضاف: ثم ذهبت إلى رئيس المجلس وتساءلت عن اسباب عدم عرض الاولويات غير انه قال انها لم تعرض علينا.

وقد طالبت المجلس اما التصويت على الاقالة وإما باستدعائي وقد اتفقوا على التصويت في الجلسة القادمة. ولم يعرض المجلس الاولويات وانما عرضت من قبل بعض الاعضاء الذين سلمت لهم الاولويات باليد.

واشار إلى ان المزايدة على المحال جرت اول مرة قبل الحرب بشهر واحد وكل المحال جديدة لذلك جرت عليها منافسة قوية فعلى سبيل المثال ان مجموعة صحية تم تثمينها بمبلغ (٤٠٠) الف دينار وعند المزايدة وصلت إلى حدود خمسة ملايين دينار. والمحل المثمن بمبلغ مليون دينار اصبح اربعة ملايين دينار. ومع بدء الحرب لم يستطع المؤجرون فتح المحال بسبب الفراغ الامني وضعف القانون مما اصبح دفع الايجار عبئاً عليهم. وقدموا شكاوى إلى المحافظة والبلدية بخصوص تخفيض الايجارات. وقد راجعنا الوزارة ووافقت على تخفيض (٢٥٪) من الايجار تعويضاً عن اشهر آذار ونيسان وآيار وقد جرى التخفيض على كل ايجارات المحال في العراق.

وبعد مرور عام على موعد المزايدة الاولى لاجراء المزايدة الثانية يجب عندئذ اجراء تثمين آخر وهو ما يجب المصادقة عليه من قبل الوزارة حصراً ولكنها اعيدت الينا حيث تم تخويل المحافظين للمصادقة على محاضر التثمين. وان مجموع العقارات في السماوة يبلغ نحو (١٤٠٠) عقار وهذا يتطلب ارسالها إلى لجان التثمين في المحافظة دورياً وليس دفعة واحدة.

واكد ان تسلسل محال سوق الانتفاضة كان يوم ١٥ / ١ / ٢٠٠٥ ووصلت الاجابة من اللجنة بعد شهرين من ارسالها. بعدها ارسلت إلى لجنة البيع والايجار الاولى التي قامت بارسالها لنشر الاعلان في الجريدة ويتطلب قانونياً اجراء المزايدة بعد النشر مدة شهر واحد.

فكان موعد المزايدة يوم ٢٢ / ٥ غير ان مجلس المحافظة ارسل كتابا يشير إلى ان البلدية فاجأته باجراء المزايدة ويقترح تأجيل المزايدة. وقد اعتقدوا ان البلدية اجرت المزايدة رداً على زيارة اللجنة إلى الدائرة.

ومضى المهندس عماد إلى القول ان البلدية هي التي دعت المؤجرين إلى تقديم الشكوى لدى مجلس المحافظة لتخفيض مبالغ الايجار. غير ان المجلس جاء إلى البلدية ولم يرفع الشكوى إلى وزارة البلديات او مجلس الوزراء مما اضطر البلدية لاتخاذ اجراءات قانونية لافراغ المحال عن طريق الشرطة والمحكمة مما انعكس سلباً على المواطنين وقد طالبت بمواجهة لجنة النزاهة ولم تحصل المواجهة لتوضيح الحقائق!!